اوفعولا الا هذا اما يحتمل ان يفيد كونه منفعلا او مفعولا الا انهما شاذان لم يحسا فلم يبق
الافعلان قال ابن جني وليس لك ان تقول في التقسيم ولا يجوز ان يكون فعلان
او مفعلان او نحو ذلك لان هذه ونحوها امثلة ليست موجودة اصلا ولا قريبة
من الوجود بخلاف منفعال فانه ورد قريب منه وهو تفعول بالكسر كحرابي وفعوال
ورد قريب منه وهو فعول بالكسر كقرطاس ولذلك في مثال اينق من قوله
يقولها من اينق واشمل لا يخلو اما ان يكون افعلا او فعلنا او افعلا
او فيعلا لا جائز الاول لكثرة كاكلب وفعلن له نظير من امثلتهم نحو خلبن
وعجلن وانفعل نظيره اينق وفيعل نظيره صيرف ولا يجوز ان يقدر ولا يخلو
ان يكون انفعا ولا افعلا ولا انعافا ونحو ذلك لان هذه امثلة لا تقترب
من امثلتهم فيحتاج الى ردها في التقسيم انتهى وقال ابن الانباري
الاسئلة لا دبا لتقسيم ضربان احدهما ان يذكر الاقسام التي يجوز ان يتعلق
الحكم بها فيبطلها جميعا فيبطل بذلك قوله وذلك مثل ان يقول لو جاز دخول
اللام في خبر لكن لجاز اما ان يكون لام التوكيد او لام القسم بطل ان تكون
لام التوكيد لانها انما حسنت مع ان لان ان تقع في جواب القسم كاللام ولكن
ليست كذلك واذا بطل ان تكون لام التوكيد ولام القسم بطل ان
يجوز دخول اللام في خبرها والثاني ان يذكر الاقسام التي يجوز ان
يتعلق الحكم بها فيبطلها الا الذي يتعلق الحكم به من جهته فيصحح قوله وذلك
كان يقول لا يخلو نصب المستثنى في الموجب نحو قام القوم الا زيدا
اما ان يكون بالفعل المتقدم او بالا او باعني مضمرا استثني او لانها

تركبه

تركبه مع ان المخففة ولا او لان التقدير فيه الا ان زيدا لم يقم والثاني
باطل بنحو قام القوم غير زيد فان نصب غير لو كان بالا لصار التقدير
الا غير زيد وهو يفسد المعنى وبانه لو كان العامل الا بمعنى استثني لوجب
النصب في النفي كما يجب في الايجاب لانها فيه ايضا بمعنى وبانه يؤدي الى
اعمال معاني الحروف وذلك لا يجوز وبانه لو جاز النصب بتقدير استثني
لجاز الرفع بتقدير امتنع كما اورد ذلك عضد الدولة على ابي علي حيث
اجابه بذلك والثالث باطل بان ان المخففة لا تعمل وبان الحروف
اذا ركبت مع حرف اخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت لها بالتركيب حكم اخر
والرابع باطل بان ان لا تستعمل مقدرة واذا بطلت الثلاثة ثبت الاول
وهو ان النصب بالفعل السابق بمعونة الا انتهى ملخصا وقال ابو
البقا في التبيين الدليل على ان نعم وبئس فعلان السبر والتقسيم
وذلك انهما ليسا حرفين بالاجماع وقد دل الدليل على انهما ليسا اسمين
لوجهين احدهما انهما مبنيان على الفتح ولا سبب له لو كانا اسمين لان الاسم انما
يبنى اذا اشبه الحرف ولا مشابهة بين نعم وبئس وبين الحرف فلو كانا اسما
لاعربت والثاني انهما لو كانا اسما لكانت اما جامدا او وصفا ولا سبيل
الى اعتقاد الجمود فيها لان وجه الاشتقاق فيهما ظاهر لانهما من نعم الرجل
اذا اصاب نعمة والمنع عليه بيع ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كانت
كذلك لظهر الموصوف فيها ولان الصفة ليست على هذا البناء واذا ابطل كونهما

Copyright © King Saud University